فيستعار مصدرها للاستعار موادها بتبعية استعارة
المصدر وكذا اذا استعير الفعل باعتبار الزمان
كما يعبر عن المستقبل بالماضي تلويحا بتبعية التشبيه
الضرب في المستقبل بالضرب في الماضي في تحقق الوقوع
فيستعار له ضرب فالاستعارة استعارة الهيئة وليست
تبعية بل اللفظ بتمامه مستعار بتبعية استعارة
الجزء يعني لا بتبعية استعارة المصدر اذ لم يقع فيه استعارة
لعدم اختلاف المعنى ففيه ان هذا انما يظهر على ما صرح به
في رسالته الفارسية من ان الفعل يدل على الحدث بمادته
اعني الحروف الاصلية وعلى الزمان ونسبة الحدث الى
الفاعل بهيئته واسم الفاعل مثلا يدل على خصوص الحدث
بالمادة وعلى ذات لها ما خوذ الاشتقاق بالهيئة اما على
ما صرح به شيخ الاسلام المحقق من ان مجموع المادة
والهيئة في المشتقات دال على تمام معانيها فلا يظهر هذا
البيان كما انه كذلك في اسماء المكان ونحوها ويجاب
اما اولا فبمنع عدم الظهور لان الكل اذا دل على شيء
شيء لا يلزم منه عدم دلالة جزئيه على جزء المعنى واما
ثانيا فلجواز ان مراده بالمشتقات الصفات دون الافعال
ايضا ولئن سلم العموم فلا يلزم العصامي اتباعه

وقد

وقد علمت مما مر وجه اعتبار هو استعارة المصدر
اولا وبالطريق الاولى ان يقال ما سوى المعنى المصدري
مشترك بين المعنى الحقيقي والمجازي في المشتقات
فلا استعارة عند التحقيق لانه من معنى مصدري
الى معنى مصدري فالاحق بالاعتبار ان يعتبر هذه
الاستعارة في المصدر اخراجا لما دخل له في الاستعارة
عن الاستعارة او يقال اعتبرت الاستعارة في المصادر
ليكون تحصيل مجازات المشتقات بالاشتقاق لتحصيل
حقايقها ثم قال ولك ان تقول لما لم تصح الاستعارة
عن المعنى المطابق للفعل عرضوا عن استعارته اذ استعارته
من المعنى التضمني كاستعارة الشيء ممن لا يملكه واعتبروا
الاستعارة في المصدر ولم يرضوا بالفصل بين سائر
المشتقات والفعل في الاستعارة بعد كون الجميع من
فروع المصدر وبالجملة تحته جعل معاني الحروف والافعا
محكوما عليها بالمشاركة ملحوظة لا بالفاظها
الفعلية والحرفية والاستعارة تهذا الاعتبار اهون
من الحكم بالاستعارة في المصادر ومتعلقات الحروف
اذ لا يساعدها الواقع انتهى وما قاله انه المتجه مخالف
لكلام القوم من غير حاجة اليه لما تقدم عن السيد

Copyright © King Saud University